

الدِّينَارُ الذَّهَبِيُّ مَوْرُوثٌ حَضَارِيٌّ وَمُرْسَاةٌ اسْتِقْرَارِيٌّ فِي النِّظَامِ النَّقْدِيِّ الدَّوْلِيِّ

لحلّو بوخاري

أستاذ الاقتصاد والتمويل الدولي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي
الجزائر

لقد عرّف الإنسان استخدام النقود كأداة اقتصادية منذ آلاف السنين، وقد جاءت لتكون وسيطاً للمبادلة بين الناس، وتسهيلاً للمعاملات التجارية بين الأفراد والجماعات؛ وذلك بعد أن عجزت المقايضة عن مساندة متطلبات النشاط الاقتصادي؛ لذلك كانت (النقود عصب الحياة) في العالم وفي الحضارات المتعاقبة كافة، ولم تقتصر النقود على وظيفتها الأساس كوسيط للمبادلات، أو كمخزن للقيمة فحسب؛ بل أصبحت رمزاً من رموز الدولة وتعكس جوانب الحياة المختلفة فيها من النواحي (الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والدينية) وغيرها. وبعد أزمة جنوب شرق آسيا وما تركته من آثار مدمرة على اقتصاد جنوب شرق آسيا بصنوفه المتنوعة، قام رئيس الوزراء الماليزي "محمد مهاتير" بالدعوة إلى استخدام الدينار الذهبي في النظام النقدي الدولي كبديل عن الدولار الأمريكي؛ وذلك باستخدامه كعملة لتسوية المدفوعات بين الدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية بصفة خاصة. كما يُنادي الكثيرون من المفكرين وصنّاع القرار اليوم - على اختلاف توجهاتهم ك"موريس آليه" (Maurice Allais)، و"رون بول" (Ron Paul) - بضرورة استعادة الذهب لدوره على مستوى النظام النقدي الدولي، وبمرور الوقت تزايد عددهم وذلك كحلٍّ للمشاكل المختلفة التي نجمت عن استخدام النقود الورقية.

أولاً: أهمية ومسوِّغات الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة؛ وذلك لعدة أسباب منها: المنحى العالمي المتزايد للمطالبة بضرورة استعادة الذهب لدوره على مستوى النظام النقدي الدولي نتيجة الفوضى السائدة في العلاقات النقدية الدولية. يرى الاقتصاديان "روبرت مندل" و"موريس آليه" - الحائزان على جائزة "نوبل" في الاقتصاد - ضرورة إجراء إصلاح مناسب للنظام النقدي الدولي جدير بأن يسهم في المستقبل بتحقيق التوازنات الكبرى، ويرى "موريس آليه" أن هذا الإصلاح يتطلب توفر مجموعة من الشروط التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- التخلي بصورة كاملة عن الدولار بوصفه وحدة حساب وأداة تبادل ومخزن قيمة على الصعيد الدولي، وضرورة استعادة دور الذهب في النظام المالي العالمي،
- التخلي بصورة كاملة عن نظام الصرف العائم، والأخذ بنظام صرف ثابت قابل للمراجعة عند اللزوم،
- وأخيراً التوجه التدريجي نحو إنشاء وحدة نقد حسابية مشتركة على الصعيد الدولي. وهي الخصائص التي تتوفر في الدينار الذهبي.

ثانياً: جهود منظمة المرابطين في إعادة الدينار الذهبي الحديث:

بدأت حركة الدينار الذهبي والدرهم الفضي في ماليزيا في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بقيادة حركة المرابطين العالمية، وأعضاء هذه الحركة، أو المنظمة هم طلبة الشيخ الدكتور عبد القدير الصوفي مؤسس حركة "المرابطون" العالمية.

يرتكز برنامج حركة المرابطين على استعادة ما تراه من المقومات الأساسية للمجتمع الإسلامي، وتمثل هذه المقومات في (الدينار الذهبي، والدرهم الفضي، الخلافة، عمل أهل المدينة، مؤسسات الوقف والزكاة)، وتستخدم هذه الحركة الدينار الذهبي كرمز لها، وتغيير النظام الاقتصادي الراهن، الذي تراه الحركة نظاماً جائراً يقوم على الربا والظلم.

وترى الحركة أن استعادة المجتمع الإسلامي للسيادة يرتبط برفض النظام المالي العالمي الربوي والمؤسسات التابعة له، كما يُقرون بأن هذا العصر لم يبق فيه جانب من جوانب الحياة وإلا وقد مسه الربا، وحسبهم الربا من أعظم المعاملات الظالمة المسموح به في الدول الليبرالية الديمقراطية.

ويصف الشيخ عبد القدير الربا بأنه الداء الذي يقف وراء الكوارث العالمية من حروب، ومجاعات، وكوارث إيكولوجية. ويُعتبر كتاب طلبة الشيخ عبد القدير بعنوان (الربا: السبب الجذري للظلم في الوقت الراهن، **Usury: the root cause of the injustices of our time**) سنة ١٩٨٩ بداية لتضافر

جهود طلبة الشيخ عبد القدير لتوضيح خطورة المسألة للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء. كما تطرق في الكتاب إلى طبيعة النقود الورقية كمحرك أساس للربا في الاقتصاد الغربي الرأسمالي، واستخدامها كأداة للقهر والاستعباد ضد الدول النامية للعالم، والتي يجب عليها الانخراط في هذا النظام رغماً عنها تحت مسمى اقتصاد السوق والقوانين الدولية التي تفرض الدولار الأمريكي كعملة رئيسية في التجارة الدولية؛ حيث تقوم هذه البلدان بتقديم سلع وبضائع حقيقية فيما تتلقى في المقابل أوراقاً نقدية تفقد قيمتها باستمرارٍ بمرور الوقت.

قامت حركة المرابطين بالدعوة إلى استخدام الدينار الذهبي والدرهم الفضي في ماليزيا كبديل للعملة المتداولة في الاقتصاد، وبالرغم من عدم وجود الدينار الذهبي بين أيديهم في ذلك الوقت فقد واصلت الحركة الدعوة لاستخدام الدينار الذهبي والدرهم الفضي، والعودة لنظام المعدنين في المستقبل بدل النقود الورقية.

وقد عيّن الشيخُ عبدُ القديرِ الدكتورَ عمَرَ إبراهيمِ فاديلو باعتباره الشخصَ الذي له القدرةُ، والإمكانُ اللازمُ لإثارة الاهتمامِ بالتجارةِ الإسلامية، ثمّ تعيينه رئيساً لحركةِ المرابطينِ الدوليةِ. منذ منتصفِ الثمانينياتِ وإلى غايةِ اليومِ قامَ الدكتورُ عمَرَ إبراهيمِ فاديلو ببذلِ جهودٍ كبيرةٍ والسفرِ إلى ماليزية وإندونيسية باعتبارِ هاتينِ الدولتينِ من الدولِ التي تتوفّرُ فيها حظوظٌ كبيرةٌ لإعادةِ بعثِ التجارةِ الإسلامية، وقد شهدتْ هذهِ الفترةُ نشاطاً كبيراً لحركةِ المرابطينِ في الترويجِ لعودةِ الدينارِ الذهبيِّ والدرهمِ الفضيِّ متبوعينِ بالإنديونيسيّين.

من المعلومِ أنّه بعدَ إلغاءِ الخلافةِ العثمانيةِ انتهى الوجودُ الفعليُّ للدينارِ الذهبيِّ والدرهمِ الفضيِّ في النظامِ الماليِّ العالميِّ، إلى أن أُعيدَ بعثُه وإطلاقُه لأولِ مرّةٍ بشكلٍ رسميٍّ في ٧ نوفمبر من سنة ٢٠٠١ من طرفِ دارِ سكِّ النقودِ الإسلاميةِ العالميةِ، ومقرّها في ماليزية بالتعاونِ مع شركةِ الصرفِ توماس كوك روستماني والبنكِ الإسلاميِّ في دبي¹، ويتمُّ بيعُ وتسويقُ الدينارِ الذهبيِّ في الإماراتِ السبعةِ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ لدى فروعِ توماس كوك روستماني ومصرفِ دبيِّ الإسلاميِّ، وهي المرّةُ الأولى التي يدخلُ فيها الدينارُ الذهبيُّ للتداولِ مرّةً أخرى بعد سقوطِ الخلافةِ العثمانيةِ، وكان أحدُ المشرفينِ والمتكلّمينِ في هذا الحدثِ هو البروفيسورُ "عمَرَ إبراهيمِ فاديلو" رائدُ الدينارِ الذهبيِّ في العصرِ الحديثِ ومديرِ شركةِ الدينارِ الإلكترونيِّ، والذي أكّد أنّ الدينارَ الذهبيَّ هو رمزُ وحدةِ الأمةِ، وإعادةِ العملِ به ضرورةٌ لا مفرَّ منها².

تعتبرُ دراسةُ الإسبانيِّ عمَرَ إبراهيمِ فاديلو من الدراساتِ الأولى التي عالجتْ مسألةَ الدينارِ الذهبيِّ والدرهمِ الفضيِّ في العصرِ الحديثِ، ومن الدراساتِ التي كان لها أثرٌ في إقناعِ رئيسِ الوزراءِ الماليزيِّ "محمد مهاتير" بأهميةِ الدينارِ الذهبيِّ بعد أزمةِ جنوبِ شرقِ آسيا سنة ١٩٩٧، وهي دراسةٌ للنقودِ في ضوءِ الشريعةِ الإسلامية؛ حيث تطرّقَ فيها الباحثُ إلى مفهومِ النقودِ في الشريعةِ الإسلامية، وما يجبُ أن تكونَ عليه، كما ترى الدراسةُ ضرورةَ استعادةِ النقدِ الصحيحِ، وحريةِ اختيارِ الناسِ لوسيلةِ التبادلِ التي يُريدونها من أجلِ تفاعليِّ التلاعبِ بقيمةِ العملةِ وأداءِ وظيفتها كمخزنٍ للقيمةِ، وحمايتها من التقلّباتِ، بعد أن بلغَ حجمُ النقودِ (الورقيةِ، أو الاصطناعيةِ) أرقاماً فلكيةً، وصارَ النظامُ النقديُّ قائماً على النقودِ مجردةِ القيمةِ يتحكّمُ فيه الساسةُ ورجالُ المصارفِ ويخضعُ لسُلطتهم، حيث يعتبرُهم الباحثُ من المساهمينِ الرئيسيينِ في البؤسِ الاقتصاديِّ العالميِّ، ويستعينُ الباحثُ بمقولةِ الرئيسِ الأمريكيِّ "جفرسون" للتوعيةِ بمدى خطورةِ البنوكِ³؛ حيث يرى الباحثُ أنّ وضعَ قيودٍ على إصدارِ النقودِ الورقيةِ، وحظرَ

¹Salmy Edawati Yaacob, *The Reality Of Gold Dinar Application In Malaysia*, Advances in Natural and Applied Sciences, 6(3): 341-347, Malaysia, 2012, p 341.

²Ibrahim Abu Bakr, *The Islamic Theological Symbols on the Gold Dinar and Silver Dirham Currencies: Historical and Theological Perusals*, accessed 14/09/2014 http://islam.gov.my/.../sites/.../08_Ibrahim_Bakar.pdf.

التعامل بالفائدة سيساهم في تقديم الحلول لمجتمعنا الإسلامي والعالم، ويرى أن البنوك الإسلامية بما هي عليه اليوم لا تقل سوءاً عن البنوك التقليدية؛ لأنها تمنع المسلمين من تقديم إجابات حقيقية لمشاكل اليوم. كما أن استعادة التعامل بالدينار الذهبي والدرهم الفضي سيساهم في استعادة العدالة الاجتماعية، وهي الكفيلة بلعب دور النقود في الشريعة الإسلامية؛ ف"الناس أحرار في اختيار وسيلة التبادل بينهم"، كما أن نقود العالم اليوم هي عبارة عن ديون، والديون لا يمكن أن تكون وسيلة تبادل وتؤدي دور النقود في الشريعة الإسلامية، ويقترح الباحث لاستعادة الدينار والدرهم في المجتمع الإسلامي بداية الإصلاح من (أسفل إلى أعلى) وليس العكس؛ أي: الانطلاق من القاعدة الجماهيرية الواسعة. تجدر الإشارة إلى أنه بعد صدور هذه الدراسة، وجهود امتدت لسنوات طويلة تمكن الشيخ "عمر إبراهيم فاديلو" من تجسيد هذا الهدف بعد أن أقنع العديد من المحافظات في ماليزيا بتبني الدينار والدرهم الفضي.

ثالثاً: الدينار الذهبي كمرساة استقرار في النظام النقدي الدولي:

لا شك أن عودة العالم مرة أخرى إلى الذهب من خلال الدينار الذهبي سيؤثر على النظامين (النقدي والمالي) العالميين كما أكدت العديد من الدراسات؛ ولعل أهم الآثار التي ستركها الدينار الذهبي إلى النظام النقدي الدولي ما يلي:

بديل استثماري: يحقق توحيد العملات من خلال نظام الدينار الذهبي إحدى البدائل الاستثمارية التي تحقق مزايا التنوع؛ مثل التنوع الذي يتم في المحافظ المالية، - وبما أن الناس على اختلاف أعراقهم وتباين عقائدهم تقبل على الاحتفاظ بالذهب وامتلاكه - فإن دخول الدينار الذهبي إلى حيز الوجود والتداول ذلك يجعل الجمهور يقبلون عليه كأداة استثمارية مثلما يحدث في العديد من الدول على غرار (ماليزية، واندونيسية، الإمارات العربية المتحدة، بريطانيا... إلخ)؛ إذ أن هناك إقبالاً كبيراً على الشركات التي تصدر الدينار الذهبي، وذلك بغرض تنوع الاستثمارات، وتقليل المخاطر. كما لا يرتبط الذهب بالمخاطر السيادية لأي دولة مهما كان وزنها وقوتها الاقتصادية.

تخفيض تكاليف المعاملات: يساعد نظام الدينار الذهبي على تخفيض تكاليف المعاملات في حال المتاجرة بالدينار الذهبي الإلكتروني (له وجود حقيقي، ويتم تداوله إلكترونياً)؛ إذ أنه لا يتطلب سوى إجراء تسجيلات محاسبية فقط، كما يمكن القيام بالمعاملات المختلفة باستخدام وسائل إلكترونية بأقل تكلفة ممكنة.

يُضاف إلى ذلك أنه على مستوى المعاملات التجارية الدولية تختفي التكاليف الخاصة بمعاملات الصرف؛ كالفرق بين أسعار الشراء وأسعار البيع في أسواق الصرف، وبعبارة أخرى: يمكن أن يجلب الدينار الذهبي استقراراً في

أسعارِ الصرف¹. وحسب " روبرت مندل " يُمثّل تقلُّبُ أسعارِ الصرفِ التهديدَ الرئيسَ لـلازدهارِ والانتعاشِ الاقتصاديِّ العالميِّ². كما توصلتِ العديدُ من الدراساتِ إلى أنّ استقرارَ أسعارِ الصرفِ يجعلُ الشركاتِ التي تقعُ في منطقةٍ عملةٍ مثلى تُحافظُ في المدى الطويلِ على ميزتها التنافسيةِ.

– **عملةٌ عالميةٌ مستقرةٌ**: إنّ الدينارَ الذهبيَّ أو الذهبَ بصفةٍ عامّةٍ يحوزُ على خصائصِ النقدِ الجيّدِ كلّها؛ فهو مطلوبٌ ومرغوبٌ فيه من الجميع، ويحملُ قيمتهُ في ذاته، ويتميّزُ أيضاً بالتجانسِ، والاستقرارِ، والديمومةِ، والقابليةِ للتقسيمِ، ولا يُمْكِنُ زيادةُ الكميّةِ بسهولةٍ كما (لا يفنى ولا يُدمرُ) وبالتالي يُمْكِنُه أن يلعبَ دورَ النقدِ الدوليِّ الجيّدِ، وهو ما يفتقدهُ النظامُ النقديُّ والماليُّ العالميُّ القائمُ على أسعارِ الصرفِ العائمةِ، كما يُمْكِنُ للعملةِ المستقرةُ أن ترفعَ من حجمِ المبادلاتِ التجارية؛ فقد توصلَ كلٌّ من (Cordova and Lopez Meissner) سنة ٢٠٠٣، إلى أنّ النظامَ النقديَّ السلعيَّ³ والاتحاداتِ النقديةِ تؤدّي إلى زيادةِ حجمِ التجارةِ بشكلٍ كبيرٍ جدًّا.

– سيساعدُ (الدينارُ الذهبيُّ أو العملةُ الذهبيةُ) بصفةٍ عامّةٍ على زيادةِ معدّلاتِ الادخارِ؛ فحسبَ "رون بول" فإنّه عندما تكونُ العملةُ النقديةُ في تدهورٍ مُستمرٍّ بمرورِ الزمنِ مثلما هي حالُ الدولارِ منذَ عدّةِ عقودٍ سيؤدّي ذلك إلى تراجعِ معدّلِ الادخارِ، وهذا من بين الأسبابِ التي جعلتْ معدّلَ الادخارِ في الولاياتِ المتحدةِ من أضعفِ المعدّلاتِ في العالمِ.

ومن العواملِ التي ستجعلُ الدينارَ الذهبيَّ أداةً تسويةً وعملةً دوليةً تكتسبُ ثقةَ المتعاملين، وتُساعدُ على إرساءِ الاستقرارِ على صعيدِ النظامِ النقديِّ الدوليِّ ما يلي:

* إنّ الأثرَ السلبيَّ الذي يتركه استخدامُ الأوراقِ النقديةِ، والتي لا تستندُ في الحقيقةِ إلى شيءٍ يحفظُ قيمتها، وهو ما يجعلها غيرَ ملائمةٍ كأداةٍ لتسويةِ المبادلاتِ الدوليةِ، وهو ما يجعلُ استخدامها مرفوضاً. أثناءَ مناقشةِ حولِ قضيةِ وحدةِ النقدِ المستقبليةِ للولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ سنة ١٧٨٤، قال "توماس جيفرسون": (في حالِ اتخاذنا الدولارِ كوحدةٍ نقديةٍ لنا، يجبُ عندئذٍ معرفتهُ ما هي قيمةُ هذا الدولارِ)، وقد أخذَ الآباءُ المؤسِّسينَ سنة ١٧٩٢ بهذه النصيحةِ وحددوا قيمةَ الدولارِ بـ ٣٧١٤ / ١٦ حبةً فضةً، ومنذَ ذلك الوقتِ أيّ سنة ١٧٩٢ وقيمةُ الدولارِ الأمريكيِّ محدّدةٌ؛ إمّا بالفضةِ، أو الذهبِ إلى غاية ١٥ أوت ١٧٩١⁴، واليوم يردُّ هذا السؤالُ من جديدٍ بعد أن

¹ Larbani and Meera , the gold dinar: The Next Component in Islamic Economics, Banking and Finance,

International Conference on Banking, organized by the Monash University, 9 and 10 September 2003, Prato, Italy. P13.

² يمكن ملاحظة ذلك في أعمال " روبرت مندل " المختلفة حول أسعارِ الصرفِ، الأبحاثِ والأعمالِ المختلفةِ له منشورة على الموقع الرسمي له: www.robertmundell.net/default.asp

³ Commodity money regime.

⁴Ron Paul, Louis Lehrman, The case for gold, CATO Institute, Washington D.C, 2003, p 11.

أصبح الدولار الأمريكي مجرد أوراق تطبع في أي وقت والقيمة نظراً لتدهور قيمته باستمرار، وهو مما يلاحظ من خلال اعتزام بنك الصين الشعبي التخلّص التدريجي من الدولار كعملة مرجعية لسعر صرف اليوان¹، والبّدء في استخدام الذهب كأساس مرجعي له. وفصل سعر صرف اليوان عن الدولار الأمريكي وربطه بالذهب سيزيد من إضعاف العملة الأمريكية على المدى الطويل، ويفقد المتعاملون الثقة فيها هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيزداد الإقبال على الذهب أكثر باعتبارها الملاذ الآمن، ومحاكاة الصين في سياستها باعتبارها القوة الاقتصادية الصاعدة في العالم.

* ظهور عدّة مبادرات وفي بلدان عديدة تُطالب بإعادة الذهب الموجود في الخارج، وإجراء مراجعة منتظمة لاحتياطات الذهب الوطنية؛ وذلك في كل من (سويسرا، المملكة المتحدة، فنلندا، أستراليا، بولندا، المكسيك، هولندا ورومانية)، تجدر الإشارة إلى قيام محكمة المراجعين، أو ما يُعرفُ بديوان المحاسبة بعد مراجعتها لاحتياطات الذهب النمساوية فتبين وجود ٨٠٪ من ذهب النمسا لدى بنك إنجلترا². كما قامت ألمانية – وهي صاحبة ثاني أكبر احتياطي من الذهب في العالم – بطلب إعادة احتياطاتها الذهبية من الولايات المتحدة وفرنسة تحت ضغط الشعب الألماني، بعد تنامي الوعي حول الدور الذي سيلعبه الذهب في المستقبل؛ حيث تنوي ألمانية استرجاع ٦٧٤ طنّاً من الذهب، وتوحي هذه الحركة الألمانية بوجود نوع من تراجع الثقة بين البنوك المركزية الأكبر في العالم³. وتملك ألمانية ٣٤٠٠ طنّاً من الذهب، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت أودعت ذهبها في المخازن الأمريكية خلال الحرب الباردة؛ خوفاً من أي هجوم محتمل من الاتحاد السوفيتي آنذاك. كما قامت فنزويلا أيضاً باستعادة ذهبها الموجود في الخارج، وكانت البداية بـ ٩٩ طنّاً كانت موجودة لدى بنك إنجلترا؛ حيث أعلن بنك إنجلترا أنه تلقى طلباً من فنزويلا بترحيل ٩٩ طنّاً من الذهب إلى فنزويلا، كما تقدّمت فنزويلا بطلب لسحب ذهبها الموجود لدى بنك جي بي مورغان⁴، ولاشك أن إقبال الدول المختلفة على استعادة الذهب من البنوك الأمريكية والغربية سيكون له تأثير كبير على أسعار الذهب في المستقبل.

¹ Marina Maksimova, **China reportedly planning to back the Yuan with gold**, special to RBTH Asia Pacific, July 17, 2013, accessed 21/09/2014. http://rbth.asia/business/2013/07/17/china_reportedly_planning_to_back_the_yuan_with_gold_47997.html

² Ronald-Peter Stoeferle, Mark J. Valek, Caia, **in Gold we trust 2014- extended version**, incrementum AG, Lichtenstein, June 2014, p 55.

³ Tyler Durden, **Germany Has Recovered A Paltry 5 Tons Of Gold From The NY Fed After One Year**, accessed 21/09/2014, <http://www.zerohedge.com/news/2014-01-19/germany-has-recovered-paltry-5-tons-gold-ny-fed-after-one-year>.

⁴ Tyler Durden, **As Chavez Pulls Venezuela's Gold From JP Morgan, Is The Great Scramble For Physical Starting?** accessed 21/09/2014 <http://www.zerohedge.com/news/chavez-pulls-venezuelas-gold-jp-morgan-great-scramble-physical-starting>.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ من بين الأسباب التي تدفع الدول المختلفة للطلب على الذهب واسترجاعه هو إدراكهم لما يسمّى بالتلاعب بأسعار الذهب عن طريق ما يُسمّى بـ "سياسة إيجار الذهب"، أو إعارته؛ بحيث أنّ سعر الذهب لا يتحدّد بقوى العرض والطلب؛ إنّما يتمّ توجيه هذه الأسعار كي تأخذ اتجاهها نحو الانخفاض للإبقاء على الثقة في الدولار الأمريكي؛ ممّا دفع ببعض المحلّلين إلى القول بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تشنّ حرباً ضدّ الذهب¹. يُدرِك العديد من الساسة² والاقتصاديين أنّ أيام النظام المالي العالميّ المستند على الدولار باتت معدودة؛ فبمجرّد ارتباط الأنظمة المالية كافة بالعملة الأمريكية، وهذا يعني أنّه قد حان الوقت للتحضير لإجراء تغييرات في المستقبل، وبدأت داخل الولايات الأمريكية عدّة حركات ومنظّمات لتداول النقود الداخلية (داخل الولايات المتحدة) استناداً لمعيار الذهب. وعند تسلّمه لجائزة "نوبل" في الاقتصاد سنة ١٩٩٩ قال "روبرت مندل": "أنّ الشيء الذي يفتقده العالم اليوم هو غياب عملة عالمية مستقرّة كمعيار للقيم المختلفة، وهي التي تُمثّل الرابط بين الماضي والمستقبل، وهي بمثابة الإسمت الذي يربط بين الأعراق المختلفة في العالم"، كما قال أيضاً: "إنّ الذهب قد لعب دوره منذ العصور القديمة للإنسان وإلى غاية ١٩١٤، وأنّ غياب الذهب باعتباره جزءاً لا يتجزأ من النظام النقديّ لدينا اليوم يجعل هذا القرن قرناً فريداً من نوعه منذ آلاف السنين، وتوقّع "مندل" العودة إلى الذهب مُجدداً في القرن الواحد والعشرين.

كما شهدت ولاية يوتا الأمريكية (Utah) مؤخراً عودة نظام قاعدة المعدنين؛ فقد اعترفت هذه الولاية التي يقطنها ٣ ملايين نسمة بالذهب والفضة كأدوات دفع ووسائل لتسوية المدفوعات متحديةً بذلك السلطة المركزية في واشنطن، كما أنّ القانون في يوتا اعترف بكلّ من (السبائك الذهبية، والسبائك الفضية) بوصفها عملة قابلة للاستخدام والتداول داخل حدود الولاية، وتُستثنى مبيعات القطع النقدية من دفع ضرائب عليها. ينصّ القانون الجديد: «تُدعى العملة النقدية الذهبية بالنسر الأمريكي، ويبدأ وزنها من ٠.١ أونصة، وفئاتها (٥-٥٠ دولاراً).» وبالنسبة للعملة النقدية الفضية: «تُدعى العملة النقدية الفضية» بالنسر الفضيّ الأمريكي، ويبلغ وزنها ١ أونصة، وهي من فئة (١ دولار) ويكمل القانون نصّه: «يُقبل كلّ من نوعي العملة النقدية لشراء أيّ نوع من أنواع البضائع، أو الخدمات وفقاً للسعر الحقيقي للمعادن الثمينة (ذهب وفضة). ومثلما هي الحال في الدينار

¹ Nick Barisheff, *The Federal Reserve's Centennial Birthday – The Hundred Years' War Against Gold and Economic Common Sense*, 13 NOV 2013, accessed 21/09/2014, <http://bmgbullionbars.com/the-federal-reserves-centennial-birthday-the-hundred-years-war-against-gold-and-economic-common-sense/>.

² تغير خطاب رجال السياسة بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية تجاه الذهب؛ فقد فاجأ "ماريو دراغي" (Mario Draghi) الرئيس الحالي للبنك المركزي الأوروبي الجميع عندما قال من دون تردد: يُعتبر الذهب احتياط الأمان للبنوك المركزية، خصوصاً في حالة الدول غير الدولارية؛ فهو يُعطيه حماية ضد تقلبات الدولار " على عكس رئيس الاحتياطي الفيدرالي السابق بن برنانكي الذي يتردد ولا يجيب بوضوح عندما تُعرض عليه أسئلة مشابهة حول الذهب، بطبيعة الحال تقود الولايات المتحدة حملة دعائية ضد الذهب؛ لضمان هيمنة الدولار لأطول فترة ممكنة على النظام النقدي الدولي. وفي اجتماع لمجموعة التسعة (G9) في أوكولا الإيطالية قام الرئيس الروسي السابق "ميدفيدف" على تقديم عملة ذهبية للصحفيين، قائلاً: بأنها العملة العالمية الموحدة في المستقبل. كما شكك أكثر من مرّة في مستقبل الدولار كعملة احتياط دولية، ونادى بإنشاء عملة احتياط عالمية جديدة.

الذهبي الإلكتروني؛ فقد قامت الولاية قبيل إقرار القانون المالي المذكور بإجراء مهم ومبتكر؛ حيث أنشأت مخزناً للذهب والفضة؛ لكي تجنّب المواطنين استخدام العملة النقدية المعدنية التي أقرت مباشرة بما سيسببه هذا الأمر عليهم من مشقة وعناء كبيرين عبر هذه العملية، وقد بات بالإمكان حفظ القطع النقدية بنوعيتها هناك، وإتاحة التصرف بها من أصحابها عبر بطاقة ائتمانية تماماً كما لو أنهم يمتلكون حسابات مصرفية بالدولار العادي.

ومن الجدير بالذكر أنّ قيمة هذه العملة النقدية يتمّ تحديدها على أساس أسعار المعدن بالدولار الأمريكي وفقاً لـ (مؤشر لندن اليومي). وحسب "إدوين فييرا" (Edwin Viera) رئيس التحالف الوطني للميثاق النقدي: يمكن أن يؤدي تبني ولاية يوتا لهذا المشروع إلى ما يُعرف بآثر "الدومينو" وهو ما حدث فعلاً؛ فقد التحقت ولاية أريزونا بولاية يوتا؛ حيث أقرّ مجلس الشيوخ للولاية تشريعاً يسمح بتداول العملة الذهبية والفضية، وتعتمدها عرضها للتداول مع منتصف 1٢٠١٤، كما يجري استعراض مقترحات مماثلة في ١٣ ولاية أخرى، بالإضافة إلى تقديم أعضاء من مجلس الشيوخ من ولاية كارولينا الجنوبية (مينوسوتا، أيوا، جورجيا، إيداهو، إنديانا) لمسودة قانون يسمح باستعمال العملات الذهبية والفضية لبلدان أخرى كعملة قانونية كالعملة الموجودة في جنوب إفريقيا الكروكراند (Krugerrand)، والفيلارمونية النمساوية (Philharmonic). كما أنّ هناك نداءات منفصلة تدعو للعودة إلى الذهب عبر اعتماده كمعيار، أو مقياس للعملة؛ وهي الطريقة التي كانت تجري عليها الأمور في الولايات المتحدة الأمريكية حتى استلام "فرانكلين دي لانوروزفلت" لزام الحكم؛ فقد أعلن "رون بول" - الناقد الشهير للنظام الاحتياطي الفيدرالي وعضو الكونغرس الأمريكي - عن تأييده لهذه الفكرة أكثر من مرة؛ حيث يريد "رون بول" أن يضع «لجماً ذهبياً» على طباعة العملة الورقية؛ بمعنى آخر: فإن "بول" يقترح أن يتم ربط إصدار الدولار بنسبة محدّدة من الاحتياطي الذهبي للولايات المتحدة (والذي يبلغ ٨١٣٣.٥ طناً من الذهب حسب إحصائية شهر مارس ٢٠١٣)؛ إلا أنّ "بول" لم يحدّد فيما إذا كانت الخطة تتضمن عملية تبادل حرّ بين الأوراق النقدية من جهة والذهب من جهة أخرى؛ أي العملة الورقية مقابل الذهب وهو ما كان سائداً في الفترة التي سبقت عام ١٩٣٣. إنّ كون النظام المصرفي والنظام النقدي الورقي نظاماً يقوم على إيجاد النقود، وهو نظام غير عادل وغير مستقر، ويرجع العديد من الاقتصاديين أنّ سبب المشاكل والأزمات إلى ضعف هذا النظام، الذي ينبع من قدرة البنوك على التوسع في إيجاد النقود بشكل غير محدود؛ فمن خلال التحليل التاريخي الذي قام به "رون بول" لمشاكل النقد والدورة الاقتصادية في ظل قاعدة الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية بين (١٨١٨ و١٨٣٦) التضخم الذي حدث قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى، الانتعاش الاقتصادي في العشرينيات، وأزمة الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٣)، توصل إلى أنّ السبب في ذلك لا يعود إلى قاعدة الذهب؛ وإنما إلى نظام

¹ Nicole Goodkind, Arizona Becomes Second State to Approve Gold and Silver as Legal Tender, accessed 21/09/2014, <http://finance.yahoo.com/blogs/daily-ticker/arizona-becomes-second-state-approve-gold-silver-legal-131138074.html>.

الاحتياطي الجزئي ذي الطبيعة التضخمية؛ فالطبيعة التضخمية للنظام المصرفي هو نتيجة فرض الحكومات لنظام البنوك المركزية¹؛ وبالتالي فإن إدخال الدينار الذهبي مرة أخرى إلى الدورة الاقتصادية سيساهم في تقليص الآثار السلبية للدورة الاقتصادية؛ حيث تتم كل المعاملات في ظل القطاع الحقيقي بأموال فعلية، على خلاف نظام النقدي الورقي القائم على سعر الفائدة وبطاقات الائتمان؛ أي: أن الدينار الذهبي سيعمل على إيجاد التناغم بين القطاعين النقدي والحقيقي، والتخلص من ظاهرة الهرم المقلوب الذي يُعتبر أحد مسببات الأزمات المالية.

الدينار الذهبي وسيط تبادلي بامتياز؛ بما أن الذهب يُسعر ويثمن عالمياً من الناس على اختلاف لغاتهم ومعتقداتهم، سيمكن الدينار الذهبي من لعب دور النقد العالمي بامتياز².

التخفيض التنافسي للعملة العالمية، أو ما يُعرف الآن بحرب العملات، وهذا ما يدفع إلى انعدام الثقة بين الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة والصين؛ مما يجعل احتمال الاستعانة بعملة مرجعية في المستقبل القريب أمراً مُمكناً جداً كما أشار إلى ذلك "مندل"، وهو ما يُضاعف من حظوظ نجاح الدينار الذهبي.

كما يساهم الدينار الذهبي في التقليل من عمليات المضاربة والمراجحة التي تُلحق خسائر كبيرة بالمعاملين في التجارة الخارجية؛ إذ يمكن للدينار الذهبي أن يقوم بدور العملة المشتركة؛ مما يسمح بتفادي مخاطر الصرف ويُقوي، ويُرسى الاستقرار في الاقتصاد العالمي؛ وبالتالي الاستغناء عن الدخول في عقود تغطية مستقبلية (مستقبلات، خيارات الصرف، عقود المبادلات)؛ وذلك لاستقرار قيمة العملة الذهبية³.

الخاتمة:

لقد عاد الاهتمام بالدينار الذهبي في الوقت الراهن بعد إدراك نُخبة من العلماء والمفكرين والقادة من الدول الإسلامية لخطورة النظام المالي العالمي الراهن والمؤسسات التابعة له، وإدراكهم أيضاً لخطورة النظام النقدي العالمي القائم على النقود الورقية؛ باعتبارها المحرك الأساس للربا، واستخدامها كأداة لقهْر واستعباد الدول النامية. تُعتبر منظمة المرابطين العالمية من الأوائل الذين دَعوا إلى استخدام الدينار الذهبي والدرهم الفضي في ماليزيا كبديل للعملة المتداولة في الاقتصاد، كما تعتبر أزمة جنوب شرق آسيا مُعرجاً مهماً في تاريخ الدينار الذهبي الحديث؛ فقد أتاحت الأزمة الفرصة لحركة الدينار الذهبي بالوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور، ووقوفهم على حقيقة النظام المالي العالمي الربوي وعِلل الرأسمالية الغربية، واستطاعوا بذلك إقناع رئيس الوزراء الماليزي "محمد مهاتير" بأهمية الدينار الذهبي.

¹Ron Paul, Louis Lehrman, *The case for gold*, CATO Institute, Washington D.C, 2003, p13.

² Grace H. Y. Lee, *gold dinar for Islamic countries*, economic modeling, 28 (2011) 1573-1586, p 1575.

³ Ahamed Kameel Mydin Meera, *Hedging Foreign Exchange Risk with Forwards, Futures, Options and the Gold Dinar: A Comparison*, Note, p12.

سيُوفّر الدينارُ الذهبيُّ على صعيدِ النظامِ النقديِّ الدوليِّ بديلاً استثمارياً مُميّزاً؛ ممّا يُساهم في تنويع الاستثماراتِ وتقليلِ المخاطرِ، وتخفيضِ تكاليفِ المعاملاتِ، والحدِّ من انتشارِ عملياتِ المضاربةِ المدمِّرةِ، والتحكيمِ في أسواقِ الصرفِ، والأهمُّ من ذلك كُله هو أنّ الدينارَ الذهبيَّ سيكونُ عملةً عالميةً تتمتعُ بالثباتِ، والاستقرارِ، وتوفيرِ نظامِ نقديٍّ عالميٍّ أكثرَ عدلاً وتوازناً؛ ممّا سيقبّلُ من مشاكلِ التضخُّمِ، وتغيُّرِ قيمةِ النقدِ، وإيجادِ الاستقرارِ في المعاملاتِ والالتزاماتِ الماليةِ الدوليةِ. وسيؤدّي الدينارُ الذهبيُّ أيضاً إلى انخفاضِ الطلبِ على الدولارِ الأمريكيِّ، وفكِّ الارتباطِ بهِ، والتخلُّصِ من هيمنتِهِ على النظامِ النقديِّ الدوليِّ.

